

جمهوريه مصر العربيه
رئيس مجلس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١٢ ،

وعلى التأمين رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المعاشرة العامة للدولة والاخته التشريعية وتعديلاته،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته

التشريعية وتعديلاته.

وعلى التأمين رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم حماية إضافي للعاملين بوحدات الإدارة المحلية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط المعاشرة العامة للدولة لائحة المالية

٢٠١٢/١٠/٣١ وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠١١ بشأن العد الأقصى للدخول وزيادة مدة الأذن ،

ونصي فرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٢ بالقواعد التشريعية لأحكام المرسوم

بقانون رقم ٢٠١١ لسنة ٢٠١٢ .

وعلى التأشيرات العامة للموازنة الفراغية للقانون رقم ٩ لـ

وعلى مبادئ مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨ ،

وعلى ما توصيه وزیر المالية ،

فقرر

(المادة الأولى)

اشتراكاً من أول يناير ٢٠١٤ تزداد شهرياً الأجرور الناتمة ودخل العاملين المدنيين العاملين

على درجات دبلوم والمتداولة معهم بحسب المكافآت الشاملة بم Mobil من الخزانة العامة بالوزارات

والعصاب والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها والبيانات العامة الخدمية ووحدات الإدارة المحلية

غير المحاضرين بقوانين أو لوائح خاصة باختلاف بين قيمة آر ١٠٠٪ من التعرفات الأساسية

لهم في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمتوسط الشهري لقيمة ما يحصلون عليه سبعة من المكافآت والبدلات التقديرية المتقدمة لوظائفهم ألياً كان مصدر تمويلها بمقابل مقطوعة بخلاف حصة الدولة في البرانا التالية، وذلك على النحو الموضح قرابة كل درجة وظيفية بالجدول الآتي:

الدرجة الوظيفية أو ما يعادلها	الحد الأقصى لقمة العلاوة بالجنبه "شهرياً"	متوسط المراتب الفائمة بالجهة "شهرياً"
المادة	٤٠٠	٧٠
الخامسة	٤٠٠	٧٠
الرابعة	٣٨٥	٦٥
الثالثة	٣٢٠	٦٠
الثانية	٣٠٠	٥٠
الأولى	٢٥٥	٤٥
مدير عام	١٧٠	٣٠
وكيل وزارة	١٢٠	٢٠
وكيل أول وزارة	١٢٠	٢٠

(المادة الثانية)

نعرف الزيادة المقررة بالمادة الأولى من هذا القرار للم眷تين المدنيتين الدائعتين والموقعين المنادى بهم بصفة مؤقتة بتمويل عن الخزانة العامة بعد موسم شهر يناير ٢٠١٤ تحت سنتين علاوة إحدى الأدنى على بـ (٥) مزايا تقديرية بالساب الأول (الأحوال ونوعيـات المـاعـلين) بالوزارات والجهات والأجهزة التي لها بوارنة خاصة بها والهيئات العامة الخدمية ووحدات الإدارة المحلية، وبمراعاة ما يأتـي:

- ١- أن يكون صرف العلاوة السنار إليها تهربا للعاملين الذين يحصلون على مكافآت دورية أو سوية أو حواجز أو مقابل عن الجهد غير العادلة وبلاط أو غير ذلك غالباً الأول (الأجور ونحو عيارات العاملين) أو أيها من أبواب المعاونة الأخرى بقل احتسابها عن ٠٠٪ من مرتباتهم الأساسية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
 - ٢- أن تحدد العلاوة السنار إليها بالحسب وذلت بالفرق بين قيمة ما يحصل عليه الناصل حليقاً لمبدأ (١) نسبياً وقيمة نسبة الـ ٤٠٪ من المرتب الأساسي الشهري، وبذلكى الفرق بينهما فقط كفنة مقطوعة للعامل حدتها الأقصى شهرياً لثلاث السنوات الموضحة أعلاه كل درجة وطبقة على التحويل المسن بالحدون أعلاه.
 - ٣- وبإدخال في حساب المرتب إليه مكافآت أو ودالات تعرف لأغراض لها صفة العذرية أو نصرة، صفة جماعية أو شبرية أو دورية لمرة واحدة أو عدد مرات في العام الواحد، ولئن أن يحسب منوطتها الشيري بالحسب عند حساب تلك العلاوة، إلا يزيد خدفي لا ينبع لدى حساب الفرق السنار إليه ما هو مقرر للعاملين من مكافآت جدب تعاملة وبلاط تفرخ وبدلات ورواتب الإقامة في المناطق التالية وبلاط طرير ومخاطر الوظيفية وفيما أية مراجعاً عينية، وتنتهي تعرف هذه المكافآت والبدلات والمزايا المستحبها وفقاً لنقواده المتخلصة لها.
 - ٤- استقرار حساب العلاوة السنار إليها للعاملين الحالين أو من يعين في السوان العالية التالية بدلت النسبة والفتحة للأجر الأساسي في ٢٠١٣/١٢/٣١.
 - ٥- أن يرتبط صرف ثلاثة الحد الأدنى للعاملين المستحقين (هرئقاً لأنهم الفعلية سواءً للذين يعدهون طوال الوقت أو الشرحون لهم بالفعل بعض التوقف في نسبي المسواد العنتية لذللك الواردة بالغيرارات والكتاب الدورية الصادرة من وزارة الدولة للتنمية الإدارية والجهاز المركزي للتنمية والإدارة في هذا شأن).